الديمقراطية من خلال مسألتين :

اولا : اذا ربطنا الهدف الرئيسي للثورة الفلسطينية، ولحركة فتح بالذات ، بشعار الدولة الديمقراطية، واعتبرناهما كلا متكاملا لا شعارين منفصلين مستقلين عن بعضهما البعض فسنجد ان الثورة الفلسطينية قد حددت ، سواء عن وعي او بلا وعي ، المحتوى الاقتصادي والطبقي للدولة الفلسطينية الديمقراطية؛ اي لشعار الديمقراطية اعني بذلك الهدف الرئيسي الشعار التالي : « تستهدف الثورة الفلسطينية تصفية الكيان الصهيوني بكل مؤسساته العسكرية والسياسية **والاقتصادية** والثقافية.» ، واذا وقفنا لتفسير ما هو المقصود بالتصفية الاقتصادية ، فسنجد انفسنا أمام مصادرة الملكية الصهيونية والامبريالية في فلسطين ، واذا اخذنا بعين الاعتبار ان فروع الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات في الكيان الصهيوني ذات طابع متطور ، فسنجد ان مصادرة تلك الملكية لا يمكن ان تكون الا لحساب الدولة الفلسطينية اي لحساب كل الفلسطينيين ، اذ ان مثل ذلك الاقتصاد لا يمكن ان يستمر في العمل والانتاج الا على يد الدولة .. وبهذا تكون الديمقراطية في فلسطين تعني مصادرة الملكية الصهيونية والامبريالية. تماما كما كانت الديمقراطية في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي في الصين تعني « الاصلاح الزراعي ومصادرة ملكية الكومبرادور والشركات الامبريالية » . (راجع ماوتسي تونغ « الديمقراطية الجديدة ») .

ثانيا : بالنسبة للارض الفلسطينية ، فعلينا ان نلاحظ ما يلي : أ ــ قسم كبير من الاراضي التي كان يمتلكها افراد عرب فلسطينيون قد امحت حدودها نتيجة اقتصاد الكبوتس والموشاف كما اصبحت خاضعة لنظام خاص في الري والزراعة والتسويق ، لا يمكن ان يحل محله الا التعاونيات الزراعية الحكومية والفلاحية اذا اردنا للانتاج ان يستمر ويعمل باقصى طاقته ، وهذا يعني « اصلاح زراعي » .

ب ــ اعادة ملكية الارض الفلسطينية للملاك السابقين سيعني تجزيئها بين الجيل الثالث او الرابع من الورثة بشكل سينتت الملكية الزراعية والعقارية بشكل كبير جدا (كما يحدث للوقف الذري بعد اربعين او خمسين سنة) . وربما كان انسب حل لهذا الوضع هو التعويض على ورثتها ، واعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء (اصلاح زراعي ايضا) ، طبعا يعوض فقط على الذين يسهمون ، بشكل او بآخر ، في تأييد الثورة ودعمها ، اما الذين يتعاونون مع العدو او القوى المضادة ضد الثورة فهؤلاء تصادر ملكيتهم بلا ادنى جدال .

امام هذه الحقائق يكون من الواضح ان محتوى الديمقراطية في فلسطين (اقتصاديا وطبقيا) هو من طراز محتوى الديمقراطية الجديدة كما حدده ماوتسي تونغ ، اي ديمقراطية العمال والفلاحين الفقراء والصغار والمتوسطين والبرجوازية الصغيرة والوطنية ضد الصهيونية والامبريالية والكومبرادور.

وفي الحق ، ان الدكتور رشيد كان سيصل الى هذا التحليل نفسه لو انه قدم الفقرة الواردة في بحثه عن الايديولوجية بطريقة تحليلية بدل تقديمها على صورة نص في دستور ، اعني بتلك الفقرة ما يلي : « غير ان فلسطين الديمقراطية والتقدمية ترفض عن طريق الطرح والاسقاط اي شكل للحكم يتصف بالثيوقراطية والاقطاعية او الارستقراطية والسلطانية ، ويتميز بالعنصرية والشوفينية. سوف تؤلف فلسطين بلدا يمنع اضطهاد فئة او استغلالها على يد فئة اخرى ، وذلك يصدق على الافراد في مجتمعها ايضا . وسوف تكون فلسطين دولة تتيح الفرص المتكافئة لمواطنيها سواء كان ذلك في مجال العمل او العبادة » الخ . (ص ٤١) .

وفي الواقع ان الدكتور رشيد ذهب بهذه الفقرة الى ابعد من حدود الدولة الديمقراطية الجديدة بحيث طالب بانتفاء استغلال الانسان لاخيه الانسان سواء كفئات او طبقات او افراد . اي انه تخطى مرحلة الديمقراطية الجديدة ، الى مرحلة الاشتراكية ، لان في مرحلة الديمقراطية الجديدة ، كما عبر عنها ماوتسي تونغ ، لا ينتفي استغلال الانسان لاخيه الانسان انتفاء كليا ، لان الملكية الخاصة تظل قائمة الى جانب الملكية العامة لوسائل الانتاج في مجتمع الديمقراطية الجديدة . اما خطوة الغاء استغلال الانسان لاخيه الانسان لا تتم الا في المرحلة التالية اي في مرحلة الاشتراكية .

وهنا علينا ان نتوقف عند كراسة الجبهة الشعبية بعنوان « فلسطين : نحو حل ديمقراطي » حيث نجد ممثلي الجبهة الشعبية ، قد حاولوا تحديد الديمقراطية من خلال محتواها الطبقي ، ولكنهم بقوا في عموميات التعريف الماركسي للديمقراطية ولم يقدموا اي دراسة خاصة بفلسطين، فيما يتعلق بظروفها الخاصة وبطبيعة المرحلة التاريخية التي